E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/25/Add.1
17 January 1995
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق بما في ذلك ما يلي: المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم؛ الدين الخارجي وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

تقرير الأمين العام المقدم تنفيذا لقرار لجنة حقوق الإنسان رقم ١٩٩٤/١١

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٣	٣
أولا-	ردود الحكومات		
	فرنسا	٤ - ١٣	٤

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
ثانيا- الردود الواردة من الوكالات المتخصصـــة التابعـة للأمم المتحدة ومن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف		
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	١٤	٧
منظمة العمل الدولية	١٥ - ٢٣	١٣
صندوق النقد الدولي	٢٤ - ٢٩	١٩
ثالثا- الردود المقدمة من المنظمات غير الحكومية		
مركز أوروبا - العالم الثالث	٣٠ - ٤١	٢٢

مقدمة

١- إن لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ١٩٩٤/١١، إدراكا منها أن مشكلة الديون الخارجية الخطيرة لا تزال أحد أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستويات معيشة السكان في الكثير من البلدان النامية، مع ما يترتب عليها من عواقب خطيرة ذات طابع اجتماعي، وقلقا منها إزاء آثار برامج التكيف الهيكلي على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ تلاحظ بعين الأسف النتائج السلبية للسياسات المتبعة لمواجهة الأوضاع الخاصة بالديون الخارجية على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد طلبت إلى الأمين العام، في إطار عملية من المشاورات رفيعة المستوى مع رؤساء الدول أو الحكومات، ومع رؤساء المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والوكالات المتخصصة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، أن يقدم إلى لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الحادية والخمسين، تقريرا عن التدابير الملائمة التي يتعين تنفيذها بغية إيجاد حل صالح للاستمرار لأزمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية، حتى يمكن لهذه البلدان أن تحقق التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٢- وسعيا إلى التحضير للمشاورات رفيعة المستوى المطلوبة في الفقرة ٦ من القرار ١٩٩٤/١١، فقد قام المفوض السامي لحقوق الإنسان، نيابة عن الأمين العام، بتوجيه رسالة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى وزراء الخارجية، ورسالة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى رؤساء المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والوكالات المتخصصة، بالاضافة إلى المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، يدعوهم إلى إبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم بشأن التدابير الملائمة التي يتعين تنفيذها بغية إيجاد حل صالح للاستمرار لأزمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية، حتى يمكن لهذه البلدان أن تحقق التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٣- ويستند التقرير الحالي إلى المعلومات الاضافية التي ورت حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من الحكومات، والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وهو يكمل التقرير الذي أعد استنادا إلى المعلومات التي كانت قد ورت حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (الوثيقة E/CN.4/1995/25).

أولا- ردود الحكومات

فرنسا

[١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤]
[الأصل: بالفرنسية والانكليزية]

السياسة الفرنسية بشأن معالجة الديون

٤- من الأهداف الدائمة لفرنسا تحقيق تحسن سريع في معالجة ديون أفقر البلدان.

٥- وقد اتبعت فرنسا نهجا سخيا إزاء معالجة الديون الخارجية، من خلال التوسع في إلغاء هذه الديون، حيث يمثل ذلك جهدا ماليا حقيقيا كبيرا تبذله فرنسا، التي تعد أكبر دائن رسمي لأفقر البلدان على الصعيد الثنائي. وقد شمل هذا الجهد ٢٠ في المائة من الديون المستحقة على الـ٢٤ بلدا التي مُنحت تدابير تيسيرية من نادي باريس.

٦- ولما كانت ديون أفقر البلدان هي في جانبها الأكبر ديون رسمية ثنائية، فقد تكوّن نادي باريس على هيئة منتدى للدائنين الرسميين ترأسه فرنسا، التي توفر سكرتاريته أيضا. وقد أظهر نادي باريس في السنوات الأخيرة قدرة أكبر على الاستجابة لصعوبات التمويل الخارجي التي تواجهها جميع البلدان المدينة، وذلك عن طريق اتفاقات تتيح لتلك البلدان معاملة تيسيرية متزايدة السخاء، على النحو التالي:

- أتاحت "شروط تورونتو" (١٩٨٨) لـ٢٠ بلدا أن تستفيد من تخفيض نسبته ٣٣ في المائة في ديونها المستحقة؛

- وأتاحت "شروط لندن" (١٩٩١) لـ٢٣ بلدا معدلا تيسيريا بنسبة ٥٠ في المائة، وإعادة بحث مسألة أرصدة الديون بعد ثلاث أو أربع سنوات.

٧- وقد أثبت نادي باريس أيضا قدرته على المرونة البالغة - وفق نهج يتناول كل حالة على حدة - في وضع أسس اتفاقات إعادة جدول الديون، والموافقة على تأجيل المدفوعات من فئات الديون غير القابلة للتجميع.

٨- وعلى المستوى الثنائي، اتخذت فرنسا عدة تدابير هامة لالغاء الديون أو تخفيضها، وخاصة تلك الديون الداخلة ضمن إطار المعونة الانمائية الرسمية، حيث تتيح المعالجة المتعددة الأطراف من جانب نادي باريس مجالا لكل بلد دائن كي يتخذ تدابير ثنائية أكثر سخاء، على النحو التالي:

- إلغاء الديون التي حصلت عليها دول افريقيا وملغاسي من خلال صندوق الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FIDES) (١٩٧٢)، بما قيمته مليار فرنك (١٨٠ مليون دولار)؛

- إلغاء ديون المعونة الانمائية الرسمية المستحقة على أفقر ١٦ بلدا (تنفيذا لقرار من الأونكتاد في ١٩٧٨)، بما قيمته ٩٦٠ مليون فرنك (١٧٤ مليون دولار)؛

- الالغاء الثنائي بلا قيد أو شرط، الذي أعلن في قمة داكار (أيار/مايو ١٩٨٩)، لديون المعونة الانمائية الرسمية التي منحت وصرفت قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، حيث استفاد من ذلك أفقر ٣٦ بلدا وأكثرها ديونا في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وقد امتد تطبيق هذا التدبير في ١٩٩٠ إلى سبعة من أقل البلدان غير الافريقية نموا. وهو يشمل أصول الديون والفوائد المستحقة عليها بما تبلغ قيمته الاجمالية حوالي ٣٠ مليار فرنك (٥,٤ مليار دولار)؛

- تخفيض نسبته ٥ في المائة في أسعار الفائدة لدى الصندوق الفرنسي للتنمية، منح لأربعة من البلدان المتوسطة الدخل في منطقة الفرنك، وأعلن في اجتماع القمة الفرنسية الأفريقية الذي عقد في "لا بول" في حزيران/يونيه ١٩٩٠، وانتهى إلى إعفاءات من خدمة الديون بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون فرنك (٥٤ مليون دولار) سنويا؛

- إنشاء صندوق لتحويل الديون من أجل التنمية، لصالح دول منطقة الفرنك الأربع ذات الدخل المتوسط. وقد أعلن هذا الاجراء في اجتماع قمة رؤساء دول فرنسا وافريقيا الذي عقد في ليبرفيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. ويتيح هذا المرفق، الذي يبلغ رصيده أربع مليارات من الفرنكات (٧٢٧ مليون دولار)، إلغاء ديون المعونة الانمائية الرسمية، بالاضافة إلى تحقيق مشروعات إنمائية؛

- ومواكبة لعمليات الاصلاح النقدي في دول منطقة الفرنك، اقترحت الحكومة الفرنسية على البرلمان إلغاء جميع ديون المعونة الانمائية الرسمية على أفقر بلدان هذه المنطقة، ونصف هذه الديون على البلدان متوسطة الدخل منها، حيث تبلغ القيمة الاجمالية لذلك أكثر من ٢٥ مليار فرنك (٤,٥ مليار دولار).

٩- كما أن فرنسا إحدى البلدان القليلة التي تطبق الأحكام الواردة في اتفاقات نادي باريس بشأن تحويل الديون، وهي خطوة تترجم إلى مزيد من الاعفاء من الديون.

١٠- وترى فرنسا أن أزمة الديون - التي عولجت على نحو اجمالي شامل في حالة البلدان متوسطة الدخل - لم تنته بعد بالنسبة لأفقر البلدان، التي هي أيضا أثقلها ديونا. لذلك تعتقد فرنسا أن الأمر هنا يتطلب، بالنسبة لهذه البلدان، اتباع نهج جديد في استراتيجية معالجة الديون يتسم بالسخاء وبالطابع البراغماتي في نفس الوقت.

١١- وينبغي أن يحسن نادي باريس معالجة الديون الثنائية الرسمية لأفقر البلدان، علما بأن هذه الفئة من الديون تمثل في الحقيقة الجانب الأكبر من ديون هذه البلدان في مجموعها. والحقيقة أن فكرة المعالجة الشاملة لمجموع الديون الخارجية لأي بلد ليست أمرا ضروريا ولا عمليا؛ ذلك أن الديون المتعددة الأطراف

لا تمكن إعادة جدولتها، فضلا عن الاختلاف الكبير في المنطق الذي يسود لدى تحديد التدابير التي تتخذها مختلف فئات الدائنين.

١٢- وتعتقد فرنسا أن من الضروري، في حالة أفقر البلدان، رفع نسبة المعدل التيسيري فورا إلى ٦٧ في المائة من الدين الذي تجري معالجته. والهدف هنا هو معالجة كامل رصيد ديون البلدان القادرة على تنفيذ اتفاق بشأن هذا الرصيد دون أن تقع لاحقا في صعوبات خاصة بالسداد؛ وهو ما يفترض مسبقا - ضمن أمور أخرى - وجود اتفاق نافذ مع صندوق النقد الدولي.

١٣- ومن شأن هذا النهج أن يتيح استجابة حقيقية لمشكلة التمويل التي تواجهها أفقر البلدان. وهو يفترض ضمنا معالجة الديون الثنائية الرسمية بتدابير تيسيرية، مع تطوير التمويل التيسيري المتعدد الأطراف في نفس الوقت بالالتجاء إلى موارد المؤسسات الدولية لضمان هذا التمويل. وينبغي أن يكون توافر هذه المعونة بالاضافة إلى التمويل الثنائي المباشر وغير المباشر.

ثانيا- الردود الواردة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤]
[الأصل: بالانكليزية]

١٤- ألقى البيان التالي ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الدورة الثانية لفريق العمل المعني بالحق في التنمية. وهو يتعلق بسياسات التكيف الاقتصادي المترتبة على الديون الخارجية وآثارها، وخاصة وقع تلك الآثار على تنفيذ الإعلان الخاص بالحق في التنمية.

"إن الحق في التنمية حق عالمي غير قابل للتصرف، يحق بمقتضاه لكل فرد أن يشارك ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ هو بصفته هذه جزء لا يتجزأ من جميع حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما تلك الحقوق المنصوص عليها صراحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الغذاء.

"وللاعلانات المتصلة بالحق في الغذاء تاريخ طويل. ففي عام ١٩٤٨، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل...".

"وفي عام ١٩٦٦، أقرت الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المادة ١١ من هذا العهد، "بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع"، ووضعت قائمة بالتدابير التي ستتخذها، إما فرادى أو من خلال التعاون الدولي، لضمان الحفاظ على هذا الحق.

"ثم أعلن مؤتمر الأغذية العالمي في ١٩٧٤ رسميا أن "لكل رجل وإمرأة وطفل حق غير قابل للتصرف في التحرر من الجوع وسوء التغذية كي ينمو نموا كاملا ويحافظ على قواه البدنية والعقلية".

"وفي عام ١٩٨٥، اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة ميثاق الأمن الغذائي العالمي، الذي كرر تأكيد الالتزام الأخلاقي "بتحقيق الهدف النهائي الخاص بضمان تمتع جميع الناس في جميع الأوقات بوضع يتيح لهم إنتاج ما يحتاجونه من غذاء أساسي أو الحصول عليه"، وأرسى مبدأ الأمن الغذائي العالمي باعتباره مسؤولية عالمية مشتركة.

"وتحت رعاية جلالة الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا، صدر إعلان برشلونة بشأن "حقوق الإنسان في الغذاء" في آذار/مارس ١٩٩٢، مقررا أن "لجميع البشر حقا في التمتع بالغذاء الكافي والصحي".

"ثم صدر مؤخرا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الإعلان العالمي بشأن التغذية، مقررا أن الحصول على الغذاء المأمون والملائم تغذويا حق لكل فرد.

"وتعتقد منظمة الأغذية والزراعة أنه لا يمكن أن تقوم حقوق إنسان لشخص يعاني الهوان والانهزام بسبب الجوع؛ وإنما تيسير التنمية هو السبيل الذي يتيح لكل فرد إمكان التمتع بتلك الحقوق على أكمل وجه ممكن. إلا أن تعقد العمليات المجتمعية (التكنولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والقانونية، والثقافية) التي تتألف منها التنمية تجعل مهمة تحديد التزامات الدول فيما يتصل بالتنمية وبغيرها من الحقوق والحريات على الصعيد الوطني أو الدولي، وبأي قدر من الدقة، أمرا بالغ الصعوبة حقا. ومن النهوج التي تتبع لتحديد المضمون الدقيق لهذه الالتزامات، حتى يمكن للحقوق المناظرة لها أن تصبح قابلة لإعمالها قانونا، نهج تحديد العوائق التي تحول دون التمتع بها.

"والهدف الأول للتنمية هو النهوض بأحوال الفرد والمجتمع. ورغم أن العقبات المحددة التي تقف في طريق تلك العمليات تتباين تباينا كبيرا عبر مختلف البلدان والأوقات، إلا أنه لا يزال من الممكن تمييز قدر كاف من أوجه الاتساق بينها يتيح تعيين العديد من الصعوبات الهامة المشتركة فيما يتصل بالتمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

"وفي جانب كبير من العالم النامي، تتعلق أهم العقبات في سبيل التنمية بأداء القطاع الزراعي. ويتجلى ذلك من حقيقة أن ٨٠٠ مليون نسمة في العالم النامي يعتبرون حاليا ناقصي التغذية بشكل مزمن، لا يستطيعون الحصول على غذاء يومي ملائم يمكنهم من حياة الأصحاء. وهناك فضلا عن ذلك أكثر من مليارين يعانون من نقص في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية الرئيسية اللازمة. غير أنه أيا كانت الأسباب المباشرة لأمراض الجوع وسوء التغذية، فإن الفقر هو الخيط المشترك الذي يربط مصائر الملايين المصابة بهاتين الآفتين، حتى في العالم المتقدم حيثما كان لهما وجود.

"وتجدر ملاحظة أن غالبية فقراء العالم يعيشون في البلدان النامية، حيث تسهم الزراعة إسهاما أساسيا في كفالة حياتهم اليومية، وحيث تنتج الغالبية أغذية هدفها المباشر هو الوفاء بقدر من احتياجاتهم الغذائية الخاصة. وفي أقل هذه البلدان تقدما، يكون مستوى الانتاجية الزراعية هو الذي يحد بدرجة ملموسة من فرص العمل والحصول على الدخل في جميع القطاعات، لا في القطاع الزراعي وحده. وغني عن البيان أن هذه الانتاجية ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرات الفلاحين والصيادين والحرفيين وغيرهم على الانتاج الملائم الفعال، وبالقدر المتاح من الموارد الطبيعية، وبتوافر ما يحققه البشر من رأسمال مادي ومن بنى أساسية اقتصادية واجتماعية ومؤسسية. ومعنى ذلك في واقع الأمر أن من العسير - إن لم يكن من المستحيل - في أنحاء كثيرة من العالم النامي إمكان الفصل بين العوامل التي تعوق التنمية الزراعية والريفية وبين تلك التي تعوق التنمية في مجموعها أو تسهم في إدامة الفقر. ويترتب على ذلك أيضا أن يتعذر التمييز الفعال بين المضمون الموضوعي للحق في

التنمية وبين نظيره الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الحصول على الغذاء والتغذية الملائمين. وبعبارة أخرى، فإن حق الفرد في التنمية يكفل له حق المشاركة والاسهام والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يمكن التوصل في نطاقه إلى الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الغذاء، ولجميع الحريات الأساسية.

"ورغم أن إعمال الحق الأساسي لكل فرد في التحرر من الجوع يعتمد في نهاية الأمر على الغاء الفقر، فإن الجياع لا يستطيعون الانتظار. لذلك فإن السعي إلى الأمن الغذائي العالمي - معرّفا بأنه ذلك الوضع الذي يكفل لجميع الناس في جميع الأوقات إمكان الحصول ماديا واقتصاديا على الأغذية الأساسية الضرورية للحياة الصحية النشطة - هذا السعي يجب أن يتضمن خطوات فورية لمعاونة الفئات الضعيفة، وتدابير طويلة الأجل لبلوغ التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتهي إلى تحقيق ذلك الأمن. ولما كان التوصل إلى مستويات ملائمة ومستقرة لإمدادات الأغذية وضمان الحصول على هذه الامدادات من جانب أشد الفئات احتياجاً هما السبيل الرئيسي إلى بلوغ الحق في الغذاء والتغذية الملائمين، فإن الدول تتحمل قسطا هاما من عبء الالتزام بإزالة جميع العقبات التي تعترض طريق التمتع الكامل بذلك الحق.

"إلا أنه لا يزال ممكنا رغم ذلك تحديد أنشطة يمكن أن ينهض بها الأفراد والمنظمات الأخرى للإسهام في هذه العملية. فمن الممكن مطالبة الفرد - مثلا - بأن يعمل لا من أجل أمنه الغذائي الخاص فحسب، وإنما أيضا من منطلق الاهتمام بالأمن الغذائي لمن هم أقل منه حظا. ويستطيع الأفراد على المستوى العملي أن ينهضوا بدور فريد في توعية الرأي العام في البلاد الأغنى نسبيا بقضية الحاجة إلى التعاون العالمي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي؛ حيث يحدث كثيرا أن تختفي هذه القضية عن الأنظار خلف ستار من المشكلات المحلية في تلك البلاد. والمزارعون الأفراد في كل بلد ومناخ هم الذين يوفرون الأساس الذي لا غنى عنه للأمن الغذائي. إلا أن مسؤولية المزارع لا تقتصر على الإنتاج، بل تمتد إلى الحفاظ على التربة والموارد الطبيعية الأخرى التي أورثتنا إياها الطبيعة والأسلاف. ولا بد للمزارع، بوصفه أمينا على موارد الأرض، أن يحافظ عليها من أجل الأجيال المقبلة، متجنبا الممارسات المؤدية إلى انجراف التربة أو غيره من أشكال التدمير. ويجب أن يهتم الأفراد في كل مكان اهتماما ايجابيا بجهود الحكومات والمنظمات من أجل تعزيز التنمية والأمن الغذائي، إذ أن اهتمام الأفراد هو الذي يخلق موجة الدعم الصاعدة من القاعدة التي تحتاج إليها المنظمات غير الحكومية.

"وفي مقدور هذه المنظمات المهتمة بالأمن الغذائي العالمي - بدورها أن تنشط جهود الحكومات وتدعمها وتكملها، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وهي تستطيع بصفة خاصة أن تسهم مباشرة، عن طريق أنشطتها الميدانية وغيرها، في إقامة مستويات أعلى من الأمن الغذائي في أنحاء شتى من العالم النامي، وأن تسهم في ذلك على نحو غير مباشر أيضا من خلال إيجاد مناخ من الرأي العام يؤازر التدابير التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي.

"ولا تزال التزامات الدول بضمان الأمن الغذائي العالمي تحتل مكان الصدارة من الأهمية على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وهي تستطيع الوفاء بذلك عن طريق احترام حقوق الأفراد أو الجماعات التي يمكنها إشباع احتياجاتها إلى الأمن الغذائي دون أن تضعف من فرص الآخرين في

تحقيق نفس الهدف؛ وعن طريق حماية حقوق أضعف الفئات من خلال تدارك أو منع العمليات ذات التأثير السلبي على الأمن الغذائي لهذه الفئات وتشجيع العمليات ذات التأثير الايجابي عليه، وعن طريق إعمال الحق في الغذاء من خلال تقديم المعونة لمن يفتقرون إلى الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لهم على نحو مباشر.

"وبعبارة أكثر تحديدا، فإن على الدول أن تحترم حق الفرد في الغذاء من خلال الاعتراف والإقرار بما يلي:

١- الجانب التغذوي الايجابي للأنماط الحالية لإنتاج الأغذية واستهلاكها؛

٢- مغزى الثقافة الغذائية بإعتبارها جزءا من هوية ثقافية أوسع شمولا؛

٣- الحقوق التي أرساها العرف للفئات الضعيفة في وسائل الحصول على الغذاء بما يتفق والاحتياجات الإنسانية الأساسية؛

٤- أهمية المؤسسات غير الرسمية وغير الحكومية في تيسير حصول الفئات الضعيفة على الغذاء؛

٥- المغزى الإيكولوجي الايجابي للنظم القائمة للحصول على الغذاء؛

٦- أهمية المنظمات غير الرسمية وغير الحكومية في إدارة الأزمات.

"وينبغي للدول أن تحمي حق الفرد في الغذاء وتفي به عن طريق ما يلي:

١- تعزيز التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وفي إنتاج الغذاء بصفة خاصة، لضمان الاعتماد على الذات كخط أول للهجوم على نقص الأمن الغذائي، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر عن طريق تحقيق النمو المصحوب بالإنصاف، وإعادة توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية؛

٢- إعادة النظر في السياسات التي تحمي الاستخدام الانتاجي للأرض وسائر الموارد الانتاجية، وتكييف هذه السياسات حسب الضرورة وتعزيزها، والمحافظة على نظم حيازة الأرض أو تغييرها على النحو الذي يدعم استراتيجيات التنمية الريفية بالطرق التي تتسق مع أهداف التنمية الوطنية والريفية، وذلك - حيثما دعت الضرورة - من خلال إعادة توزيع الأرض، وإعمال ضمانات الحيازة، والحفاظ على نظم المجتمع المحلي المستندة إلى قاعدته العريضة في السيطرة على حقوق استخدام الأرض والمياه ومراقبتها وإدارتها؛

٣- إزالة المثبطات وتوفير الحوافز حيثما دعت الضرورة من أجل تعزيز الانتاجية - بتحسين التكنولوجيات التي تتفق مع الاعتبارات البيئية، وتعبئة المدخرات الريفية، وتشجيع الاستثمار والمبادرة إلى إقامة المشروعات في الأنشطة الريفية الزراعية وغير الزراعية؛

٤- العمل على توفير التشجيع الايجابي من جانب المؤسسات العامة في ميدان تنظيم أنشطة العون الذاتي من أجل تعبئة الموارد البشرية والمادية المحلية للنهوض بالأنشطة الريفية؛

٥- تشجيع المنظمات الشعبية، بما في ذلك رابطات العمال الريفيين وتعاونياتهم، من أجل تعزيز مشاركة فقراء الريف في اتخاذ القرارات وتقييم برامج الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على مستوى جماهير القاعدة، مع الاهتمام بصفة خاصة بأشد الفئات حرمانا؛

٦- إدماج النساء إدماجا كاملا في عملية التنمية الريفية المستندة إلى النمو المصحوب بالإنصاف، وذلك بضمان حصولهن على قدم المساواة مع الرجال على الأرض، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، والمدخلات، والخدمات، وضمان تمتعهن بالفرص المتكافئة لتنمية مهاراتهن واستخدامها، نظرا لدورهن الذي لا غنى عنه في تحقيق الأمن الغذائي الأسري؛

٧- الحيلولة دون تشويه الجوانب التغذوية الايجابية في الأنماط القائمة لإنتاج الأغذية واستهلاكها وتصحيح الجوانب السلبية في هذا الصدد؛

٨- تطوير التشريع الوطني الخاص بسلامة الأغذية، وإدراج الاعتبارات التغذوية في الأنشطة الانمائية ذات الصلة؛

٩- المشاركة في تطوير التشريعات الدولية الخاصة بسلامة الأغذية، وإقامة نظام وطني شامل للرقابة والتفتيش على الأغذية؛

١٠- العمل عند الضرورة على تلافي المؤثرات التي قد تنال على نحو سلبي من الجوانب الايجابية في الثقافة الغذائية القائمة؛

١١- توفير قدر أكبر من الأمن الغذائي للفقراء بتعيين أهداف للتوريدات من الأغذية الأساسية وضمان التوزيع العادل والعاجل خلال فترات النقص، عن طريق بناء طاقة وطنية على الانذار المبكر ونظم معلومات لمتابعة حالات الطوارئ، واحتياطيات غذائية ومؤسسات لتوزيع الأغذية تلائم ظروف كل بلد؛

١٢- السعي إلى وضع ترتيبات تعاونية مع الدول الأخرى لتعزيز الأمن الغذائي من خلال النظم الاقليمية للإنذار المبكر من أجل اكتشاف حالات الطوارئ الزراعية، والأنشطة المشتركة لزيادة توافر البذور والأسمدة وسائر المدخلات في كل منطقة معنية، وبرامج مكافحة الآفات المهاجرة والأمراض، وتبادل الخبرات والمعلومات، فضلا عن إمكان إيجاد أرصدة غذائية احتياطية على المستوى الاقليمي أو شبه الاقليمي؛

١٣- إيجاد ترتيبات لمعونة الطوارئ الغذائية وسائر أشكال الإغاثة للدول الأكثر فقرا، مع الاهتمام في نفس الوقت بالتدابير التي من شأنها تقوية القاعدة الانتاجية للزراعة من خلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن تفادي قيام حالات الطوارئ المماثلة في المستقبل؛

١٤- ضمان تمكن البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي من الحصول على وارداتها من الامدادات الغذائية الأساسية ومن الأسمدة وغيرها من المتطلبات الزراعية الضرورية في أوقات العسر.

"ومن وجهة نظر المجتمع الدولي المنظم، لا ريب في أن النهوض بالمهام المتقدم ذكرها من شأنه أن يشجع الجهود الوطنية ويعززها، ويعاون في التغلب على العقبات والصعوبات، ويتدارك الإهمال الشديد لهذه الالتزامات حيثما قامت. كذلك يمكن للمراقبة الدولية أن تساعد في تشجيع جهود الأمن الغذائي الوطنية وتعزيزها، إذ أن من شأن هذه الرقابة أن تتيح إمكان تنظيم المساندة والمساعدة الدوليتين الملائمتين، وتثير الوعي بحالات انعدام الأمن الغذائي التي تتطلب اهتماما خاصا".

منظمة العمل الدولية

[٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥]
[الأصل: بالانكليزية]

١٥- إن الأمر الرئيسي المتبقي دون تسوية حتى الآن في مجال تخفيض الديون هو ذلك المتعلق بديون افريقيا، التي يستحق جانبها الأكبر لمقرضين رسميين. وبالنسبة لعديد من بلدان افريقيا، فإن تخفيض الديون طبقا لشروط تورنتو المحسنة على الأقل (الاعفاء من ٥٠ في المائة من الديون على مدى فترة عامين مع إمكان تكرار ذلك)، أو طبقا لشروط ترينيداد (الاعفاء من ثلثي رصيد الديون) من شأنه أن يساعد على الانتعاش الاقتصادي لتلك البلدان. بيد أنه يجدر ذكر أن استمرار تدفق رؤوس الأموال لا يقل في أهميته كذلك عن الاعفاء من الدين لمرة واحدة. وهناك قائمة قد يدهشنا طولها بالبلدان الافريقية التي تتحمل أعباء ديون صغيرة نسبيا (حيث تقل معدلات الفائدة/الصادرات عن ١٠ في المائة)، والتي يبدو واضحا أن استمرار تدفق رؤوس الأموال إليها أهم من إعفائها من الديون.

١٦- وترى منظمة العمل الدولية أن ثمة حاجة في المقام الأول إلى تركيز المساعدات المالية والتقنية الدولية على أقل البلدان نموا، حيث تدعو الحاجة إلى استكمال الموارد المالية الهزيلة بالمعونة، مع ضرورة

تقوية قاعدة الموارد الادارية والبشرية المحدودة لتلك البلدان. وإذا لم يكن هناك جديد في تصوير المشكلة على هذا النحو، فإن الحاجة ماسة إلى نهوج جديدة في توفير المساعدة المالية والتقنية.

١٧- والواقع أن هناك نقطة أساسية يجب إبرازها بشأن دور المساعدات المالية والاقتصادية الدولية في النظام الاقتصادي العالمي، ألا وهي القول بأن سياسات المساعدات ينبغي أن تكون متسقة مع السياسات الاقتصادية الدولية الأخرى. ومؤدى ذلك أن المعونة ينبغي أن تخدم هدف التوصل إلى نظام اقتصادي دولي يتسم بالانصاف وسلامة الأداء. ويعني ذلك بالنسبة للعمالة أن المعونة ينبغي توجيهها إلى تعزيز القدرات المحلية على تصميم وتنفيذ السياسات الضرورية لبلوغ مستويات عمالة أعلى وتخفيض التكاليف الاجتماعية المقترنة بالتحول أو الاصلاح الاقتصادي. إلا أنه لا بد من إقرار جميع الأطراف بأن هذا الجهد المنصرف إلى بناء الطاقات لن يكون له معنى إلا في سياق الالتزام بسياسة وبإطار اقتصادي يتفقان وأهداف العمالة الكاملة والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يكون دور المعونة هو مساندة جهود تنفيذ أنواع السياسات الضرورية على الصعيد الوطني لاكمال مهمة المبادرات الدولية الهادفة إلى تنشيط نمو العمالة على المستوى العالمي.

١٨- وهناك عديد من الاستنتاجات والقرارات الخاصة بالسياسات والتي اعتمدتها على مدى السنوات الأخيرة الاجتماعات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية تتصل بالاهتمامات التي ورد التعبير عنها في القرار ١١/١٩٩٤.

١٩- فقد انتهى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العمالة والتكيف الهيكلي (جنيف، ٢٣-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) إلى أن "عبء الديون الثقيل الذي تحمله البلدان النامية قد أدى إلى نتائج خطيرة بالنسبة للعمالة"، وأشار إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذ للتغلب على مشكلة الديون التي كان قد أدركها آنئذ مؤتمر الأونكتاد السابع وأدرجها في وثيقته الختامية، مقررا أن "من المهم أن يجري تنفيذ هذا الاتفاق بصورة عاجلة وعلى نحو يسهم في نمو العمالة والتخفيف من وطأة الفقر".

٢٠- وفي وقت لاحق، أصدر مؤتمر العمل الدولي في ١٩٩١ "القرار الخاص بالتكيف الهيكلي والعلاقات الصناعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الذي نص فيه على أن المؤتمر "إذ يقلقه استمرار مشكلة الديون"، يدعو الدول الأعضاء إلى ما يلي:

"(أ) اتخاذ تدابير لتشجيع مساعدات التنمية بزيادة تدفق الموارد الرسمية وموارد القطاع الخاص على البلدان النامية، لتمكينها من المشاركة بصورة عادلة ونشطة في النمو الاقتصادي العالمي المتوازن، والاسهام في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية الرئيسية التي تواجهها".

وطلب المؤتمر كذلك من مجلس الادارة ومن مكتب العمل الدولي تطوير سياسة منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي وعواقبه بالنسبة للعمالة وظروف العمل، ومتابعة الحوار مع المؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد.

٢١- وفي تاريخ أقرب، اعتمد المؤتمر الاقليمي الافريقي الثامن (موريشيوس، ١٩-٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) قرارا بشأن التكيف الهيكلي والتنمية في افريقيا، قام - ضمن أمور أخرى - بالتشديد على "ضرورة العمل العاجل على التخفيض الحاسم لعبء افريقيا المتزايد الخاص بسداد الديون"، ودعا،

"من خلال مجلس إدارة (منظمة العمل الدولية)، جميع الدول الأعضاء الأخرى في الآيلو إلى تقديم الدعم الكامل لجهود البلدان الأفريقية في سبيل التغلب على الأزمة الحالية وبدء مسيرتها على طريق التنمية العادلة والمستدامة، وذلك من خلال وسائل تشمل ما يلي:

(أ) الشطب أو التخفيض الكبير للديون المستحقة على الحكومات الافريقية التي تحترم حقوق نقابات العمال وغيرها من الحقوق المتصلة بشخص الإنسان، والتي لا تستطيع سداد هذه الديون".

٢٢- وأخيرا، فإن حلقة التدارس الثلاثية بشأن المتضمنات الاجتماعية-الاقتصادية لتخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي بالنسبة لبلدان افريقيا الناطقة بالفرنسية (داكار، ١٧-٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤) اعتمدت مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بشأن سياسات تنمية العمالة والاستثمار وأنشطة المشروعات، قررت فيها أن:

"من الحيوي إقامة اطار للاقتصاد الكبير يتسم بالاستقرار والشفافية، يوفر الحوافز ويشجع الانتعاش، واتخاذ تدابير مواكبة لضمان أكبر قدر ممكن من النجاح لإجراء تخفيض العملة وللاصلاحات الهيكلية في الأجلين المتوسط والطويل: ... '٥' استمرار المفاوضات لالغاء الديون الخارجية أو تخفيضها، وسداد متأخرات المدفوعات الداخلية لتمكين الدول من زيادة الاستثمارات العامة، ومشروعات القطاع الخاص من تحسين السيولة النقدية لديها".

٢٣- ويتضمن بيان المبادئ التوجيهية الوارد أدناه تفاصيل نهج منظمة العمل الدولية في سبيل ضمان التوجه الاجتماعي لأنشطة التكيف الهيكلي.

"بيان المبادئ التوجيهية لأنشطة منظمة العمل الدولية بشأن التكيف الهيكلي

"١- لقد نشأت هذه المبادئ التوجيهية ضمن إطار فريق العمل المشترك بين إدارات منظمة العمل الدولية والمعني بالتكيف الهيكلي والعمالة والتدريب، ويُقصد بها تزويد الموظفين في المقر الرئيسي وفي الميدان على السواء بعناصر النهج المتسق الذي يتبع بالنسبة لأي نشاط للتكيف الهيكلي يمكن أن يقوموا به على صعيد قطري. ويجري العمل حاليا في المشروع المشترك بين الادارات بشأن العمالة والتكيف الهيكلي، من أجل المزيد من تطوير سياسة منظمة العمل الدولية في هذا الشأن. ومن المقرر عقد اجتماع ثان رفيع المستوى في ١٩٩٤ بغية اعتماد بيان أكثر شمولا عن السياسة. إلا أنه رئي أن من المفيد إصدار البيان التالي لضمان الاتساق بين مختلف الأنشطة الجارية بالمقر الرئيسي وفي الميدان حول هذا الموضوع، مع ترك الباب مفتوحا أمام إمكانية التنقيح بعد اكتمال الوقائع المشار إليها أعلاه.

"٢- إن عمل منظمة العمل الدولية الميداني على المستوى القطري في مجال التكيف الهيكلي ينبغي النظر إليه في سياق الجملة الافتتاحية لديباجة دستور المنظمة، حيث يرد أن "...السلام العالمي والدائم لا يمكن إقامته إلا على أساس من العدالة الاجتماعية". وهذه المقولة هي جوهر اختصاص منظمة العمل الدولية وحجر الأساس فيما يمكن للمنظمة أن تسهم به فيما يتصل بالتكيف الهكلي. ويأتي ميثاق فيلادلفيا ليعيد تأكيد هذا المبدأ الأساسي ويزيده تفصيلا، حيث يعلن أن "الفقر أينما وجد يولد خطرا يهدد الرخاء في كل مكان"؛ وأن "جميع السياسات والتدابير القومية والدولية، وعلى الأخص ما يكون منها ذا طابع اقتصادي أو مالي... [يجب] ألا تعد مقبولة إلا بقدر ما يثبت من أنها تشجع ولا تعرقل تحقيق... الهدف الأساسي [للعدالة الاجتماعية]"؛ وأن "مسؤوليات منظمة العمل الدولية أن تفحص وتنظر في جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية الدولية على ضوء هذا الهدف الأساسي".

"٣- وقد طبق الاجتماع رفيع المستوى بشأن العمالة والتكيف الهيكلي (١٩٨٧) هذه المبادئ التوجيهية على الظروف الاقتصادية السائدة، ودعا المنظمات الدولية الرئيسية، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية، إلى مساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تأخذ احتياجات الفقراء ومشكلاتهم في الحسبان، ويمكن تنفيذها بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة. كذلك حث الاجتماع منظمة العمل الدولية على استمرار اليقظة لضمان بقاء الاحترام الكامل لمعاييرها المتصلة بالعمالة وحقوق الإنسان وثلاثية الأطراف جزءا لا يتجزأ من سياسات التكيف الهيكلي.

"٤- هذه الخلفية هي التي ينبغي أن تكون منطلقا للنظر في مجموعة التدابير التقليدية للتكيف الهيكلي، التي تشمل عادة مرحلة لتحقيق الاستقرار (قصيرة الأجل إلى متوسطته) تستهدف تخفيض عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض المصروفات العامة وتخفيض العمالة في القطاع العام والحد من الواردات غير الضرورية، بالاضافة إلى ما يحدث بوجه عام من تعديلات لأسعار الصرف. وتشمل مجموعة التدابير أيضا مرحلة ثانية، هي مرحلة التكيف (متوسطة الأجل إلى طويلته)، التي قد تتداخل زمنيا مع مرحلة تحقيق الاستقرار أو تتبعها، ويكون هدفها إعادة النمو الاقتصادي أو مؤازرته عن طريق تعديلات أساسية في أنماط الانتاج وتخصيص الموارد، بالاضافة إلى تدابير تكون غايتها التأثير في الطلب الفعلي. ويجري التركيز والتأكيد على الخصخصة، وتحرير التجارة، وإطلاق القيود، حيث تحل قوى السوق محل سيطرة الدولة وتدخلها. ويكون ثمة قصد إلى التحول عن السلع غير القابلة للاتجار إلى السلع القابلة للاتجار، مع تشجيع تنويع الصادرات بصفة عامة. وينتظر في هذه المرحلة إجراء تخفيضات كبيرة في إعانات الدعم، مع إمكان استخدام سياسة التسعير لحفز الانتاج، وخاصة إنتاج الأغذية.

"٥- ومن التفويضات والاختصاصات السابق بيانها، وهذه الصورة العامة المختصرة لمجموعة تدابير التكيف الهيكلي، يمكن أن يتضح دور منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي. فالآيلو ينبغي أن تتناول هذا التكيف من منظور أوسع، يدمج البعد الاجتماعي إدماجا كاملا، ويشمل ما يلي: (١) تشجيع النمو القابل للاستمرار الذي يؤدي إلى إيجاد فرص العمل؛ (٢) تشجيع إدماج الجوانب الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية وقدرات بناء المؤسسات، في مراحل وضع برامج التكيف الهيكلي؛ (٣) تخفيف التكاليف الاجتماعية للتكيف الهيكلي؛ (٤) تشجيع زيادة الوعي والتفهم والتقبل

لأهمية القضايا الاجتماعية وقضايا العمل والعمال التي تعنى بها الآيلو، وقيمة أساليب عمل المنظمة، ولا سيما الأهمية الخاصة للمشاورات الثلاثية، فيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي.

"٦- وهناك قدر معقول من تفهم العناصر الثلاثة الأولى لدور الآيلو هذا. فقد أسفر الانكماش الاقتصادي العالمي وبرامج التكيف التي شهدتها الثمانينيات عن إضافة طبقة فقر جديدة إلى الفقر الهيكلي الذي كان قائما. وتشمل التكاليف الاجتماعية العديدة التي يجب أن تكون الآيلو على استعداد لمواجهتها: ركود العمالة بالأجر اليومي في القطاع الحديث، وتقليل أعداد موظفي القطاع العام، والأشكال المتنوعة للبطالة الصريحة، وتزايد عدم الاستقرار في علاقات العمل، وتناقص الدخل من الأجر. وفي الوقت نفسه فإنه إذا كان لدور الآيلو أن يغدو أكثر من مجرد رد فعل، فإنها يجب أن تشجع وتسهم في السعي إلى تدابير للتكيف الهيكلي تنشط العمالة المنتجة وتتسم في نفس الوقت بأنها منصفة اجتماعيا. ومعنى ذلك أن تدابير التكيف الهيكلي ينبغي النظر إليها في علاقتها بإعادة قيام النمو المستدام الطويل الأجل، وخلق المشروعات، وتنمية المهارات، وإيجاد فرص العمل، إلى جانب المزيد من الحرص في دراسة توقيتها. فالمشاركة الأكثر إنصافا في تحمل أعباء التكيف، واستحداث تدابير للتخفيف من وطأة الفقر مع استهداف زيادة قدرات الانتاج واكتساب الدخل لدى الفقراء، كلها تندرج في جوهر التفويض الوارد في الفقرة ٢ من هذه المذكرة. ويعتبر العمل على تحقيق هذه الأهداف الأساسية للآيلو متفقا مع الحاجة إلى النهوض بكفاءة الأداء في الاقتصاد وفي سوق العمل. ومؤدى ذلك - ضمن أمور أخرى - هو إيجاد بيئة صحية لنمو المشروعات ورفع الانتاجية. وفي نطاق هذا الاطار الشامل، ينبغي للسياسات النشطة الخاصة بسوق العمل أن تشمل مجالا تتجلى فيه قوة الآيلو ويشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إيجاد بيئة موائمة ومؤدية إلى النمو والتنمية الموجهان إلى زيادة العمالة، والحفاظ على استمرار هذه البيئة.

"٧- إلا أن اهتمامات الآيلو في مجال العمل والعمال تقوم على أساس أوسع شمولا، وهو ما يشير إلى ضرورة تأكيد العنصر الرابع من عناصر دور الآيلو، الذي ورد بيانه في الفقرة ٥ أعلاه، ومؤداه أن الآيلو منظمة ثلاثية يعتمد أسلوب عملها على السعي إلى بلوغ توافق الآراء بين الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال حول القضايا ذات الأهمية المشتركة. والتكيف الهيكلي عملية إصلاح اقتصادي تؤثر على المجتمع في مجموعه، ولا بد فيها من التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين اعتبارات الكفاءة والإنصاف. ومن هنا فإن التشاور على نطاق أوسع، والمزيد من مشاركة منظمات كل من أصحاب الأعمال والعمال في وضع سياسات التكيف الهيكلي وبرامجه تحقق ما يقتضيه تنفيذ هذه السياسات وإمكان المحافظة على استمرارها زمنيا من الدعم القائم على أساس عريض ومن التماسك الاجتماعي. وينبغي للآيلو أن تساعد بنشاط وبصورة ايجابية على قيام هذا الحوار الثلاثي وإنجاحه، وأن تعمل من أجل تعزيز قدرات منظمات العمال وأصحاب الأعمال على القيام بدور فعال، وأن تسعى سعيا ايجابيا إلى استطلاع وجهات نظر الشركاء الاجتماعيين خلال جميع بعثات التكيف الهيكلي التي يشارك فيها موظفوها.

"٨- وبالاضافة إلى ما تقدم، فإن الآيلو - بوصفها منظمة معنية بالحماية الاجتماعية، يجب أن تعمل على ضمان أن تكون تدابير التكيف الهيكلي متفقة مع احترام معايير الآيلو، وخاصة الاتفاقيات

المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية[1] والاتفاقيات الخاصة بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[2]. "وهناك معايير أخرى للآيلو يمكن أن تكون ذات صلة خاصة أيضا بأنشطة التكيف الهيكلي، يتوقف أمرها على طبيعة ونطاق البعثات المضطلع بها (انظر الفقرة ١٠). وينبغي لموظفي الآيلو من المقر والميدان على السواء، لدى اشتراكهم في بعثات التكيف الهيكلي، أن يكونوا على دراية بالمعايير ذات الصلة، وأن يجتهدوا لضمان ألا تكون المشورة المتعلقة بالسياسات على خلاف مع النصوص الرئيسية لهذه المعايير، وأن تكون موضوعة على النحو الذي ينشئ ظروفا تتيح تطبيق هذه المعايير تطبيقا مطردا وبصورة أكمل[3]".

"٩- يتبين من الفقرات المتقدمة أن الآيلو - باعتبارها وكالة متخصصة ضمن الإطار الشامل لمنظومة الأمم المتحدة تتميز باختصاص وبرنامج وميزانية معينين، وبمصالح واهتمامات متميزة لأعضائها - لها دور رئيسي تنهض به لضمان التوجه الاجتماعي لأنشطة التكيف الهيكلي. وسوف يجري الاضطلاع بذلك أحيانا بالتعاون مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والجماعة الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويصدق ذلك بوجه خاص حيث تدرك الآيلو أن المشاركة - على سبيل المثال - في بعثات معينة للبنك الدولي تتيح فرصة تأثير لادخال محتوى اجتماعي و/أو عمالي أكبر في التشريع المعتزم أو في وضع البرامج والمشروعات. إلا أن هناك مرات أخرى قد ترغب فيها الآيلو في القيام بمادراتها الذاتية، وإن كان ذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في أكثر الأحيان، عندما تعمل على توسيع نطاق تطبيق حلول التكيف المقبولة اجتماعيا. وتحتل الآيلو مركزا طيبا يتيح لها تنظيم بعثات قطرية متعددة التخصصات، تجمع بين مختلف الاخصائيين في مجالات تخصص المنظمة. فبالاضافة إلى الأخصائيين في العمالة وفي سياسات سوق العمل، يمكن أن تستند البعثة النمطية من هذا النوع إلى خبراء الآيلو في ميادين مثل التدريب المهني، وتنمية المشروعات الصغيرة، والضمان الاجتماعي، وتشريعات العمل، والعلاقات الصناعية، والقطاع غير الرسمي، والعمال المهاجرين، والعاملات، وإقامة البنى الأساسية المستندة إلى العمال. ويمكن أن يتولى المقر الرئيسي تنظيم بعثة مثل هذه، مستمدا عناصرها من الموظفين العاملين في جنيف أو الذين يجري تعيينهم منها. بيد أن من المحتمل بنفس القدر أن يجري تنظيم هذه البعثة بواسطة الهيكل الميداني، وخاصة الأفرقة المتعددة التخصصات، وأن يكون أغلب موظفيها - إن لم يكن كلهم - معينين من داخل المنطقة المقصودة. ومن الأمثلة المفيدة لهذا النهج التنظيمي الأخير البعثتان الكبيرتان اللتان أوفدت إحداهما إلى الفيلبين (١٩٩٠) والثانية إلى تنزانيا (١٩٩١).

"(١) يسترعى الانتباه في هذا الصدد بصفة خاصة إلى اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)؛ واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)؛ واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)؛ واتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛ واتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)؛ واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛ واتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨).

"(٢) بالاضافة إلى اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، تشمل هذه الاتفاقيات: اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)؛ واتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١)؛ واتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢)؛ واتفاقية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢ (رقم ١٥٨)؛ واتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، ١٩٨٨ (رقم ١٦٨).

"(٣) انظر في هذا الصدد GB.252/15/1، معايير العمل الدولية والتعاون التقني "International Labour Standards and Technical Cooperation".

"١٠- ويمكن التمييز بين نوعين من البعثات. فهناك البعثات التي تعمل بصفة رئيسية على المستوى الكبير، باحثة شؤون العمالة والمتضمنات الاجتماعية لمجموعات تدابير التكيف الهيكلي وبرامج الإنعاش الاقتصادي. وتكون المشورة بشأن السياسة هنا مهيأة بما يناسب خصوصية الاقتصاد الوطني ومستوى التنمية في البلد المعني وإمكاناته من حيث تحقيق النمو المستدام. إلا أن الآيلو تود كذلك أن توفد بعثات نوعية تختص بالشؤون القطاعية أو بجماعات مستهدفة معينة، كي تتناول المشكلات والاحتياجات الخاصة المتميزة لأضعف الفئات وأشدها تأثرا بعقابيل تدابير التكيف الهيكلي. ويمكن أن تشمل اختصاصات هذه البعثات عديدا من المجالات، مثل تقديم المشورة بشأن إعادة توزيع موظفي الخدمة المدنية، والمساعدة في توسيع نطاق التغطية التي توفرها شبكات الأمان. إلا أن البعثات سوف تريد هنا أيضا أن تقدر إمكانات استحداث نهوج تجديدية أو الجمع بين أدوات تنفيذ السياسة على نحو مختلف بغية تحسين أداء سوق العمل وفرص الحصول على العمالة والدخول الأعلى. كما أن البعثات الاستشارية للمتابعة وللمساعدة التحضيرية تشكل جزءا من الخدمات التي تستطيع الآيلو توفيرها بعد ذلك. ويضاف إلى ما تقدم أن هذه المبادئ التوجيهية لأنشطة الآيلو الميدانية بشأن التكيف الهيكلي يمكن أن تكتسب مغزى إضافيا مع تزايد انغماس الآيلو في أنشطة خدمات الدعم التقنية على مستوى البرامج TSS1، وفي العمليات الخاصة بالبرامج القطرية التي تنفذها مكاتب الآيلو وأفرقتها المتعددة التخصصات. كما أن هذه المبادئ ينبغي أن تؤثر كذلك على تصميم مشروعات التعاون التقني التي تتصل بقضايا التكيف الهيكلي، وعلى تقديم المشورة بشأن السياسة وتقوية الطاقات المؤسسية في إطار هذه المشروعات. ومن المجالات التي يشملها نشاط التعاون التقني والتي تسهم في إيجاد حلول تكيفية مقبولة اجتماعيا، أشغال البنية الأساسية التي تعتمد على العمالة الكثيفة، والصناديق الاجتماعية، وإعادة تدريب العمال الذين استغني عنهم وإعادة توزيعهم.

"١١- وتستلزم الضرورة إدامة التغذية المرتدة بين الأنشطة القطرية والعمل التحليلي ووضع البرامج في المقر الرئيسي بما يتفق مع جهود المكتب الشاملة التي تستهدف إيجاد "مشاركة ايجابية". ولا شك في أن اتساق نهج الآيلو تجاه التكيف الهيكلي من شأنه أن يزيد رسالته قوة وجلاء وأن يضفي الوضوح على علاقاته مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرهما من المنظمات الدولية الهامة.

صندوق النقد الدولي

٢٤- صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية تختص بتشجيع التعاون النقدي الدولي والنمو المتوازن للتجارة الدولية، مما يسهم في إيجاد مستويات عالية للعمالة وللدخل الحقيقي. والصندوق على استعداد لمعاونة جميع أعضائه باعتباره ملجأ أخيرا للإقراض الذي يقدم في مقبال اتباع سياسات اقتصادية قوية تحقق إمكانيات السداد، وبالتالي حماية الطبيعة المتجددة لأرصدة الصندوق نفسه. وعلى ذلك، فإن تنفيذ سياسات قوية في مجال الاقتصاد الكبير ومجال الهيكلة هو حجر الزاوية للحل المستدام لمشكلة الديون في البلدان النامية. ومع أن صندوق النقد الدولي، بالنظر إلى اختصاصه، ليس مديرا لعملية سداد الديون، إلا أنه يدرج في برنامجه تطبيع العلاقات مع الدائنين. وكثيرا ما ينطوي ذلك على إعادة جدولة خدمة الديون ومتأخراتها من خلال نادي باريس، حيث يساعد الصندوق هنا على تقدير احتياجات التمويل وقدرات السداد، مقدما العون بذلك للدائنين والمقترضين من أجل التوصل إلى حلول تفاوضية.

٢٥- وهناك كثير من البلدان النامية المنخفضة الدخول والمدينة بمبالغ كبيرة لدائنين رسميين لا تزال تواجه مشكلات خطيرة تتصل بديونها وبخدمة هذه الديون، ولا تزال الأوضاع الخاصة بالديون بالغة الصعوبة بالنسبة لبعض هذه البلدان. إلا أن مشكلة الديون تحتاج إلى وضعها في إطارها الصحيح، على النحو التالي:

(أ) إن عمليات إعادة الجدولة، التي جرت على نحو متزايد بشروط تيسيرية، قد خفضت خدمة الديون الفعلية إلى أقل من ٢٥ في المائة من المبالغ المستحقة، وإلى حوالي ٢٠ في المائة من قيمة صادرات السلع والخدمات، بالنسبة لـ٢٧ بلدا منخفض الدخل خلال عام ١٩٩١.

(ب) وقد حصلت هذه البلدان، على مدى السنوات الثلاث الماضية، على أموال جديدة بشروط تيسيرية وبمقادير تبلغ أربعة إلى خمسة أضعاف المدفوعات الفعلية لخدمة الديون.

(ج) إلا أن عديدا من البلدان المنخفضة الدخول - على الرغم من إعادة جدول الديون ومن التمويل الجديد - لا تزال تواجه متأخرات مستحقة تحول بينها وبين بلوغ الأهلية الخارجية في الأمد المتوسط، ومن ثم فهي لا تزال في حاجة إلى تمويل استثنائي. ولا يمكن إزالة متأخرات الديون المستحقة هذه إلا "بعمليات معالجة أرصدة الديون"، وفقا لقائمة التيسيرات المزيدة التي وافق عليها نادي باريس في ١٩٩١، والتي من شأنها أن تخفض القيمة الحالية للديون القابلة لإعادة جدولتها بنسبة ٥٠ في المائة (بما في ذلك خفض الديون الذي تم الحصول عليه بمقتضى العمليات السابقة للإلغاء وللتيسيرات المزيدة).

(د) وبالنسبة لعدد قليل من البلدان، سوف يظل تخفيض القيمة الحالية للديون بنسبة ٥٠ في المائة أمرا غير كاف. ويرحب الصندوق جدا في هذا الصدد بقرار نادي باريس - في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ - بزيادة مستوى تخفيض الديون إلى ٦٧ في المائة من قيمة الديون القابلة لإعادة الجدولة بالنسبة للغالبية من أفقر البلدان. ومن المتوقع أن تؤدي "شروط نابولي" الجديدة هذه إلى حل مشكلة الديون بالنسبة لمعظم هذه البلدان، وإن لم يمتد هذا إليها جميعا.

٢٦- وفيما يتصل بالديون المتعددة الأطراف، فقد أدى ارتفاع صافي مدفوعاتها إلى البلدان المنخفضة الدخل في السنوات الأخيرة إلى زيادة نصيب الديون المتعددة الأطراف في إجمالي ديونها الخارجية العامة من ٣٠ في المائة عام ١٩٨٤ إلى ٤٢ في المائة عام ١٩٩٣. وفي نفس الوقت، نتيجة للتحول في الإقراض المتعدد الأطراف - من جانب البنك الدولي بصفة خاصة - إلى قروض تيسيرية بقدر أكبر، فإن نصيب القروض التيسيرية في القروض المتعددة الأطراف قد زاد كذلك (من ٦٣ في المائة عام ١٩٨٤ إلى ٧٣ في المائة عام ١٩٩٣). وأسفر ذلك عن بقاء خدمة الدين للمؤسسات المتعددة الأطراف عند مستوى منخفض، يبلغ حوالي ١٠ في المائة من قيمة صادرات السلع والخدمات على مدى العقد الماضي، باستثناء حالات قليلة ارتفعت فيها تكلفة خدمة الدين للمؤسسات المتعددة الأطراف إلى نسبة تتراوح بين ١٦ و٣٧ في المائة.

٢٧- ويرى الصندوق أن إسقاط الديون من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف أمر غير مرغوب. فهذه المؤسسات تؤدي - وستظل تؤدي - دورا جوهريا في تمويل البلدان والاقتصادات النامية التي تجتاز مرحلة تحول، وفي إيجاد إطار المساندة التي يقدمها الدائنون والمانحون الآخرون. وسوف يؤثر إسقاط الديون تأثيرا خطيرا على فعالية الصندوق بإضعاف مركزه كدائن مفضل وتهديد الطبيعة المتجددة لموارده. وفي نفس

الوقت، فإن الصندوق يؤكد أهمية ضمان تقديم القروض من المؤسسات المتعددة الأطراف إلى البلدان المنخفضة الدخل بشروط تيسيرية ومن منطلق مساندة السياسات الاقتصادية القوية في تلك البلدان.

٢٨- وفيما يتعلق بالديون المستحقة للبنوك التجارية، فلم يحدث حتى الآن سوى القليل من التقدم نحو تحسين فرص البلدان المنخفضة الدخول في الحصول على التمويل التجاري، ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين صورة الأهلية الائتمانية لتلك البلدان من خلال جو تسوده سياسات اقتصادية سليمة ومستقرة. وهناك عدد من البلدان المنخفضة الدخل تحمل أعباء دوين تجارية مرتفعة، فضلا عن أن الكثير منها لا تتوافر لديه سوى موارد محدودة جدا لتمويل تكلفة الشراء البسيط لدين بنك تجاري. ويضاف إلى ذلك أن ثمن السوق الثانوية للديون قد لا يكون معبرا عن قدرة تلك البلدان على خدمة الديون. ويعتقد الصندوق أن هذه الظروف تقتضي من الدائنين إبداء مزيد من المرونة، بأن يكونا على استعداد لتقبل شروط ترتبط ارتباطا أكثر صراحة بتقدير ما لدى هذه البلدان من قدرات محدودة على خدمة الديون.

٢٩- وحصلت البلدان النامية المتوسطة الدخول على إعادة جدولة ديونها الرسمية للدائنين أعضاء نادي باريس بشروط غير تيسيرية. وقد انتهت بالفعل غالبية البلدان في هذه المجموعة من عمليات إعادة الجدولة مع نادي باريس، أو ينتظر لها أن تنتهي منها لدى انتهائها من عقد اتفاقاتها الجارية. وثمة أوجه تقدم ملموسة تحققت في مجال حل مشكلات الديون المستحقة للبنوك التجارية، حيث عقدت بلدان عديدة اتفاقات لإعادة الجدولة مع دائنيها التجاريين. وفي الوقت نفسه، استعادت بلدان كثيرة متوسطة الدخل فرصة الحصول على التمويل من سوق القطاع الخاص، ولكن إمكانية المحافظة على دوام هذه التدفقات سوف تتوقف على استمرار العمل بالسياسات الاقتصادية القوية.

ثالثا- الردود المقدمة من المنظمات غير الحكومية

مركز أوروبا - العالم الثالث

[١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤]
[الأصل: بالفرنسية]

٣٠- إن إلغاء الديون الحالية للعالم الثالث أمر يسهل تحقيقه. وكما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بقوة في تقريره العالمي الأخير عن التنمية البشرية، فإن:

"المديونية كابح قوي للنمو الاقتصادي وللاستثمار في التنمية البشرية في البلدان النامية. فخلال عام ١٩٩٢ وحده، تعين على هذه البلدان أن تتحمل لخدمة الديون ١٦٠ مليار دولار، أي ما يزيد على ضعفي ونصف ضعف قيمة المعونة الرسمية للتنمية، وما يتجاوز بمقدار ٦٠ مليار دولار مجموع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية خلال نفس الفترة" (ص ٦٧).

٣١- أما برامج التكيف الهيكلي التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي، والتي كان هدفها المعلن هو السيطرة على الديون، فإنها لم تصادف في هذا الصدد سوى فشل بالغ الوضوح وبالغ الدلالة في نفس الوقت. ذلك أن نفس التقرير المشار إليه آنفا يواصل قوله إن "الديون الخارجية المتراكمة على البلدان النامية قد زادت إلى ١٥ ضعفا على مدى عقدين إثنين، إذ ارتفعت من ١٠٠ مليار دولار في ١٩٧٠ إلى حوالي ٦٥٠ مليار دولار في ١٩٨٠، ثم تجاوزت ٥٠٠ ١ مليار دولار في ١٩٩٢. ونتيجة لأعباء خدمة هذه الديون، فإن البلدان النامية تدفع الآن أكثر مما تتلقى ... ورغم المحاولات العديدة التي بذلت لإيجاد حل مرض، فإن مجموع الديون على البلدان النامية مستمر في الزيادة". (نفس المرجع، ص ٦٧ و٦٨).

٣٢- والأخطر مما تقدم، والذي لم تتوقف منظمات غير حكومية عديدة عن استنكاره وشجبه، هو أن برامج التكيف الهيكلي تفرض عناء هائلا، لا إنسانيا ومناوئا للإنتاج في آن، على السكان الفقراء في الجنوب، ثم الآن في الشرق.

٣٣- إن مشكلة الديون هي مشكلة سياسية في المحل الأول. ومنذ بضع سنوات كانت مشكلة ديون العالم الثالث تحتل في الصحف مكان الصدارة، وكانت ثمة خشية آنئذ من أن يعلن هذا البلد أو ذاك من بلدان الجنوب ذات الديون الثقيلة إفلاسه، وأن ينهار النظام المالي العالمي بالتالي مثل قصر من الرمال. وأخذ رجال البنوك الغربيون المفتقرين إلى الحكمة يرتجفون، فاتجهوا إلى بلدان الشمال الغنية وإلى المؤسسات المالية الدولية يستجدون بها، مستندين إلى عقيدتها الليبرالية الجديدة المعلنة كي يناشدوها العمل على وجه السرعة لدعم ميزانياتها.

٣٤- ومضى الوقت، وكان الأثر الرئيسي لسياسة صندوق النقد الدولي في هذا المجال هو "تطبيع" الديون. ورغم أن هذه الديون قد زادت إلى أكثر من الضعف منذ قيام ذلك الضجيج المحموم، إلا أن الدائنين الآن ينعمون بالاطمئنان: فالفوائد تتدفق على الخزائن، وكل شيء يسبح في بحر من الهدوء أو يكاد. ذلك أن العجلة تدور في نعومة، وكما يذكر برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فإن "مشكلة ديون البلدان الفقيرة لا يبدو لها في الأفق حل قريب".

٣٥- إن كل الدلائل تدفع إلى الاعتقاد بأن إدامة ديون العالم الثالث إن هي إلا نتيجة إرادة سياسية متعمدة. ومن الثابت - من ناحية - أن هناك أوجهاً معينة من اختلال التوازن المالي على الصعيد الدولي سوف تستمر في التراكم طالما استمرت بنى الاقتصاد العالمي مستظلة بالشروط المجحفة للتجارة. وعلى عكس ما يؤكده برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فإن أطروحات سمير أمين وغيره لم تفقد - من حيث جوهرها - أي قدر من صحتها وانطباقها في هذا الصدد. ويضاف إلى ذلك أن الضغوط الاقتصادية التي تمخضت عن مولد ديون العالم الثالث - مثل الوفرة المفرطة في رؤوس الأموال الباحثة عن سبيل للاستثمار، والاندفاع الأهوج إلى إنشاء مسارب صناعية مصطنعة، الخ - هذه الضغوط لا تزال بعيدة عن الاستيعاب.

٣٦- وتدفعنا كل الدلائل من ناحية أخرى إلى الظن بأن إبقاء ديون العالم الثالث على حالها هو ثمرة إرادة سياسية عامدة: فهذه الديون تشكل وسيلة ضغط بالغة القوة لتركيع بلدان الجنوب، فضلا عن أنها في أغلب الأحيان تزود الطبقات الحاكمة في تلك البلدان بستار يجد منها كل ترحيب كي تتخذ منه مبررا لتنفيذ سياسات مناهضة للمقتضيات الاجتماعية. أما صندوق النقد الدولي فهو في هذا الصراع غير المتكافئ أداة المغالبة التي مهدت الطريق إلى اتفاقيات الغات (التي لا مفر من أن تسفر عن عقابيل كارثة بالنسبة للغالبية العظمى من شعوب العالم الفقيرة). فقد كان الأمر الذي تسعى إليه الشركات عبر الوطنية هو أمر تحطيم كل ظل لأية إرادة لدى شعوب الجنوب تستهدف تأكيد سيادتها أو تعيين طريقها الخاص إلى التنمية واتباعه. وتحول صندوق النقد الدولي، بفضل الديون، من مجرد هيئة تقنية كي يرتقي إلى الصفوف الأولى في حلبة السياسة العالمية. أي أن الديون - باختصار - لم تعد مجرد مسألة يحتويها تقرير دسم، وإنما غدت وسيلة تفوق الخيال للسلطة والسطوة.

٣٧- ولا ينطوي إلغاء ديون العالم الثالث الحالية على أي مشكلة عويصة، من الناحية التقنية على الأقل. وقد عرض مركز أوروبا - العالم الثالث في مداخلة سابقة (الدورة الخامسة والأربعون للجنة الفرعية) اقتراحات واقعية قامت بصياغتها حركات متنوعة، شملت ما يلي: القيام أولا بفحص مشروعية كل عنصر من عناصر الديون؛ أي دراسة كل منها على ضوء المسؤولية المشتركة، واقتسام المخاطرة، بلغة الاقتصاديين، انطلاقا من المبادئ التالية:

(أ) إجراء مراجعات وفحوص لمشروعية عناصر المديونية المعروضة أو قانونيتها، ولهوية كل من المقترضين والمقرضين ومسؤولياتهم، وكذلك - بصورة استكمالية - لأصول رؤوس الأموال التي جرى إقراضها؛

(ب) انطلاقا من العناصر التي تسفر عنها المراجعات والفحوص السابقة الذكر، إنشاء لجنة ذات ولاية قضائية، تكون دولية ومستقلة، وتكلف بتقدير الأنصبة في المسؤولية عن القروض التي قدمت وعن أصول رؤوس الأموال التي جرى إقراضها، وعن الاتجاه الذي اتخذته رؤوس الأموال التي اختفت؛

وبصورة استكمالية:

(ج) تجميد جميع الممتلكات والأصول المودعة والقائمة في الخارج التي يملكها حكام البلدان المدينة (ويكون متعينا عليهم أن يثبتوا مشروعية إثرائهم)؛

(د) إجراء تحقيقات تتناول الإكراميات والهدايا المالية التي مكنت البنوك الغربية من تغطية خسائرها.

٣٨- وتتبقى بعد ذلك الديون المعترف بمشروعيتها. وهذه لا يوجد ما يتيتح لنا تعيين قيمتها على وجه الدقة. إلا أنه حتى إذا قبلنا رقمها الحالي الذي يبلغ ٥٠٠ ١ مليار دولار، فإن هذا المبلغ قابل للسداد دون عناء وبسرعة كبيرة. ويكفي لذلك الأخذ بالاقتراح الذي قدمه بالفعل عام ١٩٧٨ الاقتصادي "توبين" الحائز على جائزة نوبل - لكبح انفجار التدفقات المالية التي تتصف بصفة المضاربة البحتة الخالصة - والذي أعاد برنامج الأمم المتحدة الانمائي إدراجه في جدول الأعمال بصياغة حكيمة (المرجع السابق، ص ٦٩)، مؤداها فرض ضريبة على التحويلات الدولية لرؤوس الأموال. ذلك أن:

"قيمة الصفقات اليومية في أسواق الصرف قد ارتفعت من ٢٩٠ مليار دولار في ١٩٨٦ إلى أكثر من ٧٠٠ مليار في ١٩٩٠. وسوف تبلغ قيمة هذه التدفقات المالية الخارجة عن كل سيطرة ٣٠٠ ١ مليار دولار يوميا في عام ١٩٩٤". (كليرمون وكافاناغ، لموند ديبلوماتيك، آذار/مارس ١٩٩٤) (بالفرنسية).

٣٩- وإذا فرضت ضريبة نسبتها ٠,٣ في المائة[1] فإن الديون - أيا كان الجزء المشروع منها - لن تلبث أن يكتمل سدادها تقريبا في أقل من عام واحد.

٤٠- ويسجل مركز أوروبا - العالم الثالث أوجه القصور الخطيرة التي تشوب لوائح بريتون وودز، وخاصة فيما يتصل ببرامج التكيف الهيكلي، كما يلي:

(أ) من ناحية الفعالية: آثار انكماشية نتيجة انخفاض معونات دعم الاستهلاك؛ وآثار سلبية ناشئة عن التدابير الهادفة إلى تشجيع منتجات التصدير (انهيار الأسعار بسبب تشبع الأسواق)؛ وتدهور معدلات الاستثمار (العام والخاص المحلي و/أو الأجنبي)؛ وتشجيع اقتصاد سوق يتمركز حول المبادلات الخارجية ويكاد أن يكون مجردا تماما من عناصر التصحيح، ويتضاءل فيه دور الدولة إلى أقصى حد؛

---

(١) اقترح توبين نسبة ٠,٥ في المائة. واقترح نسبة ٠,٥ في المائة كذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الذي يسند إلى الأموال المحصلة على هذا النحو مهام أخرى لا تقل فائدة ولكنها غير متسقة تماما مع الهدف المنشود. ومن الطبيعي أن تعفى من هذه الضريبة تدفقات رؤوس الأموال المنتجة، والتحويلات المالية من العمال المهاجرين، الخ. (مدفوعات خدمة الديون، طالما استمرت).

(ب) من ناحية الانصاف: تأثير انكماشي بسبب تدابير الاستقرار، التي تخفض الدخول الحقيقية، وخاصة دخول أفقر الفئات[٢]؛ وتدابير خفض الانفاق العام الذي يؤدي إلى نتائج كارثة على سكان البلدان النامية (في نواحي الصحة، والتعليم، الخ)؛ وتفاقم عدم المساواة - الفادح منذ البداية - بينما يغدو تقدير الأوضاع مستلهما بصفة جوهرية من الاعتبارات الاقتصادية والجيوبوليتيكية بدلا من استناده إلى الاهتمام بإشباع الاحتياجات الحقيقية؛

(ج) من ناحية حقوق الإنسان: تدهور الظروف الاقتصادية الذي يدفع النظم الحاكمة في الغالب إلى "الدفاع عن نفسها" عن طريق الاستعانة بنظم بوليسية تخلق - وتسمح بإدامة - مفارقات كبيرة في الدخول لصالح الطبقات الحاكمة، وعلى حساب الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان؛ ويزيد من سهولة الاستعانة بهذه النظم البوليسية أنه، فيما عدا الاستثناءات، فإن صندوق النقد الدولي لا يفرض في برامجه للتكيف الهيكلي ضرورة تخفيض الميزانيات العسكرية ومشتريات الأسلحة من الخارج[٣]، مبررا "عدم التدخل" الملفت للنظر هذا باحترام سيادة الدول المعنية.

٤١- وبناء على هذا البيان، فإن مركز أوروبا - العالم الثالث يشدد على النقاط التالية:

'١' ان برامج المعونة الانمائية، وسياسات التنمية بوجه أكثر عموما، لا يمكن أن يضعها وينفذها أي بنك أو هيئة مالية أو سلطة أخرى فوق - وطنية تسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بالاقتصاد الكبير وحده. فالاقتصاد يجب أن يكون في خدمة التنمية وليس العكس. ومن الضروري منذ الآن تعديل لوائح بريتون وودز حتى تطبق وتفرض تطبيق حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيدين الفردي والجماعي، بما يتفق والقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة.

'٢' إذا كان التكيف الهيكلي ضروريا في بعض الحالات، فلا بد أن تجري عمليات التفكير ووضع السياسات في هذا الصدد على المستوى الاقليمي وليس على المستوى العالمي. كما أن برامج التكيف الهيكلي يجب أن تأخذ في الحسبان ما يتوافر لدى كل دولة معنية على حدة من طاقات وقدرات، وأن تدمج في ذلك البيانات الخاصة بالسياق السياسي والثقافي وبالتطورات التاريخية الواقعية لمختلف البلدان. ويجب أن يكون التفكير في برامج التكيف الهيكلي ووضعها وتقبلها وتنفيذها على مسؤولية الأطراف المعنية من البلدان النامية في المحل الأول، وأن تكون الغاية هي الاسهام في إشباع احتياجات السكان وفقا لما يمليه السياق المحلي، وليس تحقيق توازنات اقتصاد كبير وتوازنات مالية صرفة.

---

(٢) انظر مسألة الفجوة المتزايدة في الدخول بين الأكثر غنى والأكثر فقرا في غالبية البلدان الخاضعة لبرامج التكيف الهيكلي في: التقرير العالمي عن التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ١٩٩٢ و١٩٩٣.

(٣) يبدو - على العكس من ذلك - أن البلدان الأكثر إنفاقا على ميزانياتها العسكرية تتلقى قدرا من المعونة الانمائية الرسمية يزيد عما تتلقاه البلدان الأخرى. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المرجع السابق.

'٣' وفي المدى القصير، ينبغي أن يؤدي تقييم برامج التكيف الهيكلي من زاويتي الفعالية والانصاف إلى إعادة صياغتها بما يتفق مع النقاط الرئيسية التي وردت فيما تقدم، وإلى جعل هدفها الأول التوصل إلى التحسين المستمر لمؤشرات التنمية البشرية. وينبغي لإعادة الصياغة هذه أن تستهدف تلافي انخفاض دخول غالبية السكان، وتلافي تدهور أسعار المواد الأولية، وتلافي تقليل قدرة الدولة على التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة برامج طوعية وفعالة لمكافحة الفقر. ومن الأمور التي لا غنى عنها في المدى القصير كذلك أن تكون جميع برامج التكيف الهيكلي مصحوبة ببرامج جادة لدعم السياسات الاجتماعية التي لا غنى عنها لتنمية السكان بشريا (في مجالات الصحة، والتعليم، الخ.) ولدعم البنى الأساسية. والمعتقد أن صندوق النقد الدولي قد بدأ مؤخرا توجيه جانب من الموارد التي يقرضها نحو خدمة مجموعات مستهدفة من الأكثر تأثرا بالاصلاحات[٤]. وتفاديا لأن يكون الأمر هنا قاصرا على تدابير ذات صفة دعائية، فإن من الجوهري أن تقوم الدول الأعضاء، التي أيقظ وعيها الرأي العام لديها، بممارسة الضغط من أجل زيادة سرعة هذا التطور وتوسيع نطاقه وترجمته عاجلا إلى برامج للتكيف الهيكلي تركز على التنمية البشرية. وينبغي في هذا الاتجاه إيلاء اهتمام خاص لادارة الديون الخارجية للبلدان النامية إدارة لا تتقمص صورة عودة إلى الاستعمار الاقتصادي في مناسبات إعادة التفاوض المتعاقبة وعمليات الخصخصة التي تفرضها هذه الادارة أو تجعلها أمرا لا مفر منه.

'٤' ويؤيد مركز أوروبا - العالم الثالث توصيات مؤتمر فيينا، التي كرست الحق في التنمية على أنه حق غير قابل للتصرف يشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وقد طلب المؤتمر أن تكون السياسات والبرامج التي يجري النهوض بها - سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارج هذا الاطار - موضوعا لدراسة معمقة بغية الاستيثاق من أنها لا تؤثر سلبيا على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن المهم بوجه خاص إجراء تخفيضات في الميزانيات العسكرية، ولا سيما فيما يتعلق بشراء الأسلحة. ويجب أن يكون هذا الاجراء مصحوبا برقابة مشددة من جانب الأمم المتحدة على تجارة الأسلحة الدولية. وهذه التوصية تخص بقدر مماثل مؤسسات تمويل التنمية. واستنادا إلى ما تقدم، يطالب الموقعون على هذه الوثيقة بإجراء تقييم دقيق وسليم لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

- - - - -

(٤) مقابلة مع السيد ج. دي غروت، صحيفة لوسوار Le Soir ، عدد ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤.